

قولاً واحداً

لبنان بين الظاهر والمضمون

رفعت إبراهيم البدوي

دخلت الانتفاضة الشعبية في لبنان أسبوعها الثالث فيما ارتباك لم يزل مسيطراً على المستوى الرسمي منذ بداية الانتفاضة الشعبية واحتشاد الجموع الغاضبة في الساحات استنكاراً لقرارات الحكومة الجائرة بفرض ضرائب مالية غير مبررة على المواطنين ناهيك عن استئثار الفساد في مختلف الإدارات الحكومية والوزارات وصولاً إلى نهب منظم لخزينة وأموال الدولة وصل إلى حد الفجور جراء إبرام صفقات وتلزم مشاريع مشبوهة تعود بالفائدة على زمرة من الفاسدين المحمين في مراجع سياسية داخلية وإقليمية أمعنوا بسرعة المال العام بالشراسة مع طبقة سياسية عفنة تتلظى بالطاغية، حكمت لبنان وتقاومت خيراتة لأكثر من أربعة عقود من دون أي محاسبة.

الجماهير المحتشدة في الساحات طالب بإسقاط الحكومة الفاسدة وإسقاط نظام المحاصصة الطائفية في لبنان وإقرار قانون جديد للانتخابات النيابية قائم على أساس التسمية الكاملة خارج القيد الطائفي واعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة ثم الدعوة لإجراء انتخابات مبركة تضمن التمثيل الوطني الصحيح وليس التمثيل الطائفي أو المذهبي والانطلاق نحو محاسبة الفاسدين والبدء بعملية استرداد الأموال المنهوبة.

لكن لبنان الرسمي وعلى مدى أسبوعين ظهر بمظهر العاجز وكأنه بلد من دون حكومة وبلا وزراء ولا مسؤولين مكلفين إدارة شؤون المواطنين خصوصاً مع غياب الجميع عن السمع. ما حصل بلبنان وصف بالزلزال السياسي الذي طال معظم الطبقة السياسية والحزبية فيه ورغم ذلك لوحظ عدم اكتراث الأحزاب السياسية لمطالب الناس المحتشدة ولم توجه الدعوة لاجتماع طارئ لمجلس الوزراء من أجل البحث عن حلول ومخارج تنقذ لبنان من حرب أهلية مدمرة لامست الساحات والشوارع المحتشدة وحتى البيوت.

واهم من يعتقد أن المطالب الحققة تحظى بتأييد أي من الطبقة السياسية بلبنان لأن تحقيق مطالب الشعب تعني الإطاحة بالطبقة السياسية الحاكمة بأحزابها وشواربها الطائفية والمذهبية. هجوم الأحزاب والتيارات السياسية على تبني مطالب الجماهير الحققة طاء ظاهرياً للحصول على صك براءة من الفساد الحاصل والذي أودى بلبنان إلى حافة الانهيار لكن المضمون الحقيقي لتبني الأحزاب والتيارات مطالب الجماهير حمل في طياته هدفين لا ثالث لهما الأول هو احتواء مطالب الجماهير المحتشدة والتخفيف من الضرر الذي أصاب الأحزاب والتيارات السياسية أما الهدف الثاني فهو حماية الزعيم الطائفي من المحاسبة.

وعلى الرغم من مراعاة البعض على عدم إقدام الرئيس سعد الحريري على الاستقالة مستندين إلى توازنات حزبية سياسية داخل الحكومة إضافة إلى مائة التزام الحريري بالسياسة الرئاسية بيد أن كل الرهانات والتأكدات تبخرت فجأة يوم أعلن الرئيس الحريري عن استقالة الحكومة معللاً قرار الاستقالة بأنه استجابة لضغط الانتفاضة الشعبية من جهة معطوفاً على تحتن شريكه الأساسي الوزير جبران باسيل من جهة أخرى ومما قاله الرئيس الحريري للوسطاء الذين زاوره أن ما لم أعد أحتمل فيما تعديل حكومي يخرج جبران باسيل وممثلي الأحزاب من الحكومة وإما الاستقالة.

وعلى الرغم من المحاولات الحثيثة لثني عن الاستقالة إلا أن الرئيس الحريري لحق بحزب القوات اللبنانية وأعلن استقالة الحكومة الأمر الذي اعتبر بمثابة كدمة موجعة مثلثة الأضلاع من حزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل بوجه حزب الله والتيار الوطني والأحزاب الحليفة وذلك بهدف إسقاط التسوية الرئاسية أولاً ومحاوله إرباك حزب الله.

مما لا شك فيه أن صورة الرئيس الحريري مجتمعاً مع وليد جنبلاط وسمير ججع عقب تقديم كتاب الاستقالة إلى رئيس الجمهورية أعطى انطباعاً بأن محوراً قديماً تم تجديده بوجه الرئيس عون وحزب الله تحديداً وخصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان توقيت إعلان الاستقالة بعد يومين من إعلان أمين عام حزب الله حسن نصر الله عن معارضته إسقاط الحكومة ولا ننسى بأن الاستقالة جاءت في ظل ظروف إقليمية حساسة استطاع محور المقاومة وحزب الله تسجيل انتصارات متتالية لكونه جزء مهم من محور المقاومة الممتد من إيران والعراق وسورية ولبنان وفلسطين امتداداً إلى اليمن وهذا ما يقلق المحور الأميركي والإسرائيلي والخليجي الذين يدفع باتجاه إثارة الفوضى بلبنان لتجريد حزب الله من انتصاراته في داخل بيئته.

ومن دون الغرق بتفاصيل إقليمية وربط تزامن أحداث الانتفاضة الشعبية بين العراق ولبنان فإن الأمر يقودنا إلى أن الانتفاضات هي بالجوه مطالب شعبية محقة لكن المضمون هو مشروع أميركي صهيوني استطاع التغلغل بين المنقضين ما سهل له إدارة الانتفاضة عبر تغذية إعلامية مدفوعة الأجر هادفة لتحويل الانتفاضة عن المطالب العيشية المحقة للتشكيك بمصداقية المقاومة في محاربة الفساد وتصوير حزب الله وكأنه شريك أساسي بتغطية الفساد في لبنان وأيضاً لضرب ثقة البيئة الحاضنة للمقاومة. الرئيس الحريري يعتقد أن استقالته أمنت له مخرجاً لاحقاً من الأزمة من دون خدوش لكن لا يغيب عن أذهاننا أن الرئيس الحريري نفسه كان رئيساً الحكومة فاسدة بالتكاليف والتضامن مع الأحزاب والتيارات السياسية المشاركة بالحكومة وبناء عليه فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الرئيس الحريري والقوات اللبنانية والحزب التقدمي وكل الأحزاب الذين أيدوا ممارسة سياسة المحاصصة الطائفية منذ الثمانينات والتسعينيات حتى يومنا هذا ومهما حاولوا ركوب موجة المطالب الشعبية فلا بد من محاسبتهم جميعاً وذلك نتيجة وصول لبنان إلى هذا الدرك من الفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

الواقع أن كلام حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لمحطة الـسي إن إن شكل إشارة واضحة بأن انهيار لبنان اقتصادياً على عاتق الأبواب والكك يطعن أن الإشارة للانهيار كانت أميركية بامتياز. قرار الرئيس الحريري بالاستقالة استنفر الشارع المؤيد له ما أفسح المجال للرئيس الحريري استرداد جزء كبير من قاعدته الشعبية الراضة أصلاً للتسوية الرئاسية خصوصاً بعدما ألقى باللائمة على تحتن الوزير جبران باسيل.

استقالة الحريري لم تأت من فراغ بل إنها جاءت تلبية لأوامر خارجية كرد مباشر على نصر الله حين أعلن معارضته إسقاط الحكومة وهذا ما دفع الشارع المؤيد للحريري إلى الاحتشاد مجدداً تأييداً له كورقة ضاغطة لإعادة تشكيل حكومة جديدة لكن بشروط الحريري نفسه أي حكومة تكنوقراط من دون مشاركة ممثلين عن الأحزاب والتيارات السياسية وفي مقدمهم حزب الله لكن فات الرئيس الحريري أن استبعاد الأحزاب والتيارات يشمل تياره السياسي أيضاً فإذا كيف لتيار المستقبل أن يتمثل برئاسة الحكومة منفرداً نون باقي التيارات السياسية؟ إن أي حكومة وكيفما كان شكلها وشخصية رئيسها لا بد لها من الحصول على ثقة كل الأحزاب والتيارات المتمثلة في مجلس النواب إضافة إلى توقيع رئيس الجمهورية حتى تصبح حكومة شرعية وناقذة.

الملاحظ أن سلطة الأحزاب والتيارات المتمترسة خلف طوائفها ومذاهبها استطاعت تحويل زخم حشود الساحات المطالبة بإسقاط نظام المحاصصة الطائفية إلى ساحات حزبية طائفية مقابلة وصار كل حزب أو تيار يستعصر جماهيره المؤيدة بالساحات لإبراز قوته الشعبية هذا في الظاهر. أما الحقيقة المرة فهي عملية إجهاد لمطالب الناس الحققة وللقول إنه لا يمكن للحشود تغيير نظام لبنان الطائفي ولو أودى بلبنان إلى التهلكة.

انطباعات من متابعة أعمال «الدستورية»

لا إمكانية لاتخاذ أي قرار إلا بالتوافق والتصويت سيطيل أعمال اللجنة



من أعمال لجنة مناقشة الدستور في جنيف (سانا - أرشيف)

أزلام الخارج كانوا مدركين لحقيقتهم المهزومة ولحقيقة أنها الفرصة الأخيرة لهم كي يغسلوا ماء وجههم، فكان وديعاً في كثيراً واستغلبه أكثر، إلا أن الحقائق كان واضحة جداً للمتابعين، أن وفد المجتمع الأهلي هو قسما رئيسيان قسم ٢٩ عضواً القادمين من دمشق اللذين باغلبيتهم العظمى لذات طروحات وثوابت صياغة دستور جديد بعد الاتفاق على ذلك خلال أعمال اللجنة.

كما كان الجحرة وأزالاه عاجزين عن التسويق لأنفسهم وداعميهم في الإعلام العربي والغربي، وذلك أنهم اضطرو للسلوك أو الإجابة بأجوبة مخرجة لهم عن أسئلة وجهت لهم حول عملهم الاستفسري وكذب ما روجوا له من أكاذيب وشائعات.

من خلال ما سبق يبدو واضحاً ثلاث حقائق رئيسية، منها: أولاً: إن الوفد المدعوم من الحكومة السورية لن يتزحج قيد أنملة عن ثوابته وأهدافه وهو والشعب السوري الذي يعظه لديهم دستورهم العصري المقتنعون به وعلى من يريد تعديل الدستور أو صياغة دستور جديد أن يقرب من تلك الثوابت والأهداف، وأن لا إمكانية لأي تعديل أو اتخاذ أي قرار إلا بالتوافق ويجب على الطرف الآخر والمنظمة الأممية أن يتحاشوا الذهاب إلى التصويت. ثانياً: المبعوث الأممي كان يبحث عن نجاح مصلطحات من قبيل تمثيل النساء والحريات العامة والديمقراطية واللاعنف، وهي كلها مصطلحات تركت عليها الأمم المتحدة وتبناها. إلا أن الرئيس المشترك للجنة عن وفد المعارضات هادي البشارة وأغواته من

وحسب، بل إن التعب الرئيسي جاءه من الطرف الذي توهم أنه تابع للأمم المتحدة وأنه كتلتة في اللجنة وحاول تحفيزه كثيراً واستغلبه أكثر، إلا أن الحقائق كان واضحة جداً للمتابعين، أن وفد المجتمع الأهلي هو قسما رئيسيان قسم ٢٩ عضواً القادمين من دمشق اللذين باغلبيتهم العظمى لذات طروحات وثوابت صياغة دستور جديد بعد الاتفاق على ذلك خلال أعمال اللجنة.

كما كان الجحرة وأزالاه عاجزين عن التسويق لأنفسهم وداعميهم في الإعلام العربي والغربي، وذلك أنهم اضطرو للسلوك أو الإجابة بأجوبة مخرجة لهم عن أسئلة وجهت لهم حول عملهم الاستفسري وكذب ما روجوا له من أكاذيب وشائعات.

من خلال ما سبق يبدو واضحاً ثلاث حقائق رئيسية، منها: أولاً: إن الوفد المدعوم من الحكومة السورية لن يتزحج قيد أنملة عن ثوابته وأهدافه وهو والشعب السوري الذي يعظه لديهم دستورهم العصري المقتنعون به وعلى من يريد تعديل الدستور أو صياغة دستور جديد أن يقرب من تلك الثوابت والأهداف، وأن لا إمكانية لأي تعديل أو اتخاذ أي قرار إلا بالتوافق ويجب على الطرف الآخر والمنظمة الأممية أن يتحاشوا الذهاب إلى التصويت. ثانياً: المبعوث الأممي كان يبحث عن نجاح مصلطحات من قبيل تمثيل النساء والحريات العامة والديمقراطية واللاعنف، وهي كلها مصطلحات تركت عليها الأمم المتحدة وتبناها. إلا أن الرئيس المشترك للجنة عن وفد المعارضات هادي البشارة وأغواته من

الأرقام المطلوبة للتصويت التي لا يمكن تحقيقها. وبالتسوية للمبعوث الأممي فبيدو أنه كان مدركاً أن الانطباعات السابقة هي حقائق، فلم يجد سبباً لكتابة النجاح لبدء أعمال اللجنة سوى الموافقة على اشتراطات الوفد المدعوم من الحكومة السورية، الأمر الذي ظهر في القواعد الإجرائية لعمل اللجنة وموثونة السلوك التي وفقاً للمصادر إلى جنيف تمت صياغتها قبل انعقاد هذه اللجنة وأتت متوافقة تماماً مع ما طلبته دمشق، وبكلام آخر يمكن القول إن هذه الورقة صياغة «مشفوية» بحته، لم يدخل عليها أي تعديل.

بيدروسون يدرك أن دوره في هذه اللجنة لن يتخطى دور ميسر الأعمال، وهي الكلمة التي يكرها في كل ظهور إعلامي، وأن هدف هذه اللجنة هو إطلاق الحل السياسي الذي كانت تطالب فيه الدول الغربية والغربية المعادية لسورية، لعلها تجد مخرجاً لزميتها في الميدان وتعيد تطبيع العلاقات مع دمشق من بوابة «اللجنة الدستورية».

بيدروسون الذي بدأ دفعاً بالأمل والتفوق من الخارج كان يبيت الكثير من الفلق والخوف من انفجار الأمور في أي لحظة ولعل إفراجه بخلافات عميقة في مؤتمره الصحفي عقب انتهاء أعمال اللجنة كان كمن يفتش قليلاً لما كتبه على مدار عدة أيام ولم يستطع البوح به، فالرجل لا بد أنه نام يوم الجمعة بعين من شدة التعب بعد جهد ما يقارب الستين لإنجاز تلك الأيام الثلاثة، يوم الجلسة الافتتاحية ويومي جلسات العمل، وربما لم يعد بعينه كثيراً، انتهاء أعمال اللجنة أو عدم انتهائها خصوصاً أن لا آجال زمنية للتصويت على تعديل، وهو ما لن يستطيعه أبداً بدلالة

هذه الانطباعات كان من السهل تشكلها لدى الصحفيين، من خلال أحاديثهم المتداولة في «بار الصحفيين» بقصر الأمم المتحدة أو حتى من خلال توجه المبعوث الأممي مباشرة إلى الوفد المدعوم من الحكومة السورية للسلام عليه بعد انتهاء الجلسة الافتتاحية يوم الأربعاء الماضي. خلال الجلسة الافتتاحية بدأ واضحاً، أن مصافحة الضالين حرام حتى يهدتوا إلى الثوابت الوطنية للوفد المدعوم من الحكومة السورية، إذ إن الرئيس المشترك الكزبري لم يعط الفرصة للمبعوث الأممي ولا للرئيس الوطنية المشترك من الطرف الآخر، كي تتم تلك المصافحة وما إن انتهت الجلسة الافتتاحية حتى غادر مباشرة المنصة ووقف إلى جنب زملاته في الوفد.

أيضاً انطباع عام آخر تشكل، بأن الوفد المدعوم من الحكومة السورية أتى إلى جنيف فراضاً كل شروطه وأرائه، خصوصاً أنه ليس من طلب تعديل الدستور أو صياغة دستور جديد بل أتى ليقدّم فرصة جديدة للضالين عن الثوابت الوطنية ومن يملطون عليهم يعودون إلى رشحهم، وإن لم يعودوا فهم الخاسرون حتماً، وما لم يحصلوا عليه في الميدان بكل تأكيد لن يحصلوا عليه في لجنة صياغة الدستور، وهو أمر بات معلوماً لديهم.

إضافة إلى تشكل انطباع مفاده، أن الوفد المدعوم من الحكومة السورية والشعب السوري الذي يعظه، لديه دستورهم العصري المتكامل الذي لا رغبة له بتغييره إلا ما فيه الخير لمستقبل سورية وشعبها، ولذلك فعلى من يريد التغيير أن يقنع الطرف الآخر بأهمية هذا التغيير أو أن يقنع الشعب المطلوب للتصويت على التعديل، وهو ما لن يستطيعه أبداً بدلالة

النظام التركي وإرهابيوه واصلوا عدوانهم . . والأهالي استقبلوا دوريات أردوغان بالأحذية الجيش يوسع انتشاره وقواته المتقدمة من الرقة تلتقي المتمركزة في ريف الحسكة



وحدات الجيش تثبت نقاطها في قرية أم حرملة شمال بلدة أبو راسين جنوب شرق رأس العين باتجاه الحدود السورية التركية (سانا)

جاءت رغم مواصلة الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له، خرقها لمذكرة التقاهم التي أبرمت بين روسيا والنظام التركي في مدينة «سوتشي» وذلك عبر مواصلتها عدوانها على دورية الشرطة العسكرية الروسية بمنطقة الدرباسية بريف الحسكة حسب «المرصد» الذي تقع بريف مدينة أبو راسين ومحاور أخرى بريف مدينة رأس العين الشرقي، بين «قوات سورية الديمقراطية- قسد» من جهة وقوات الاحتلال وإرهابيه من جهة ثانية.

وأكد المرصد أن «قسد» تمكنت من معاودة السيطرة على ١٣، منطقة وقرية منذ يوم أول من أمس وحتى الآن. وفي وقت لاحق، نفذت قوات الاحتلال التركي وإرهابيوه قصفاً صاروخياً مكثفاً على أماكن في قرية أم الكيف التي تتواجد فيها قوات الجيش و«قسد» بريف تل تمر، وأماكن أخرى في قريتي قاسمية ومحمودية بريف مدينة رأس العين، حسب «المرصد» الذي ذكر أن ذلك تزامن مع اشتباكات جرت على محاور بمحيط أم الكيف، بين التنظيمات الإرهابية السورية، ذكرت «سانا» أن قوات الجيش في بلدة أبو راسين، وقامت بتعزيز نقاطها العسكرية بالأسلحة الثقيلة، إضافة إلى إعادة فتح الطريق الموصل بين بلدتي تل تمر وأبو راسين.

مواصلة الجيش انتشاره في مناطق شمال وشمال غرب البلاد وتعزيز تواجدتها

ووسط هتافات أهالي بلدة أبو راسين وترحيبهم بالجيش، عززت الوحدات العسكرية انتشارها في البلدة والقرى المحيطة بريف رأس العين الجنوبي الشرقي وعلى طريق الدرباسية - رأس العين بريف الحسكة الشمالي الشرقي باتجاه الحدود السورية التركية. وكانت وحدات الجيش العربي السوري انتشرت خلال الفترة الماضية على الحدود السورية التركية بريف الحسكة الشمالي من ريف رأس العين الشرقي غرباً وصولاً إلى القامشلي شرقاً وخبثت نقاطها على محور يمتد بنحو ٩٠ كم وذلك في إطار مهامها الوطنية لمواجهة العدوان التركي ومرزقته وحماية الأهالي.

وفي إطار العدوان التركي على الأراضي السورية، ذكرت «سانا» أن قوات الاحتلال التركي أدخلت تعزيزات عسكرية إلى الأراضي السورية من محور قريتي جان تمر والمظلة بريف رأس العين وتوقيع تحصينات في المناطق التي احتلتها.

من جانبه، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، المعارض، أن قوات الجيش أعادت انتشارها على خطوط الاشتباكات في بلدة أبو راسين، وقامت بتعزيز نقاطها العسكرية بالأسلحة الثقيلة، إضافة إلى إعادة فتح الطريق الموصل بين بلدتي تل تمر وأبو راسين.

مواصلة الاحتلال التركي وإرهابيوه عدوانهم، وسع الجيش العربي السوري، أمس، من انتشاره في شمال شرق البلاد وعزز وجوده في المنطقة، وذلك بعد انسحاب قوات الاحتلال ومرزقته من التنظيمات الإرهابية من العديد من المناطق، في وقت التقت قوات الجيش المتقدمة من محور الرقة مع قواته المتمركزة بريف الحسكة، وذلك لاستكمال انتشاره باتجاه الحدود السورية التركية.

ونقلت وكالة «سانا» عن مراسلها في الحسكة: أن وحدات الجيش عززت انتشارها في القرى والبلدات من تل تمر إلى ناحية أبو راسين في ريف رأس العين الجنوبي الشرقي وعلى طريق الدرباسية - رأس العين بريف الحسكة الشمالي الشرقي باتجاه الحدود السورية التركية.

وأكدت الوكالة، أن وحدات الجيش المعززة بالآليات والعربات المتقدمة من محور الرقة التقت مع الوحدات المتمركزة في الريف الغربي لمحافظة الحسكة. ولغقت إلى دخول تعزيزات للجيش إلى بلدة أبو راسين بريف تل تمر الشمالي الشرقي بالتوازي مع توجه وحدات أخرى شمالاً لاستكمال الانتشار باتجاه الحدود السورية التركية.

وفي وقت من وقتها، ذكرت الوكالة أنه

واعتبر باي أن هذه التفجيرات تهدف إلى «طرد الأصحاب الحقيقيين لهذه الأراضي ونقل اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا إلى شمال شرق سورية»، وأضاف: «تتحمل تركيا المسؤولية عن مقتل المدنيين في الأراضي التي تسيطر عليها».

واعتبر باي أن هذا «التكليف» هو نفسه الذي استخدمه النظام التركي في عفرين المحتلة، داعين الأهالي إلى عدم مغادرة منازلهم في المناطق التي احتلتها تركيا شمال شرق سورية.

«قسد» تتهم الاحتلال التركي بالوقوف وراء تفجير تل أبيض

الوطن - وكالات

أكدت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» أن الاحتلال التركي ومرزقته من التنظيمات الإرهابية يقفون وراء الانفجار الذي حدث في مدينة تل أبيض المحتلة بريف الرقة الشمالي، بهدف طرد أهالي المدينة ونقل المهجرين السوريين الموجودين في تركيا إليها.

وقال المتحدث باسم ميليشيا «قسد»، مصطفى باي، في تغريدتين نشرهما على حسابه الرسمي في موقع «تويتر»، حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، «يخلق الجيش التركي واتباعه الآن فوضى في تل أبيض عبر تفجيرات تستهدف المدنيين».

واعتبر باي أن هذه التفجيرات تهدف إلى «طرد الأصحاب الحقيقيين لهذه الأراضي ونقل اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا إلى شمال شرق سورية»، وأضاف: «تتحمل تركيا المسؤولية عن مقتل المدنيين في الأراضي التي تسيطر عليها».

واعتبر باي أن هذا «التكليف» هو نفسه الذي استخدمه النظام التركي في عفرين المحتلة، داعين الأهالي إلى عدم مغادرة منازلهم في المناطق التي احتلتها تركيا شمال شرق سورية.

واعتبر باي أن هذا «التكليف» هو نفسه الذي استخدمه النظام التركي في عفرين المحتلة، داعين الأهالي إلى عدم مغادرة منازلهم في المناطق التي احتلتها تركيا شمال شرق سورية.